

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٣ لسنة ١٩٧٣

بإنشاء كلية طب الأسنان بجامعة الأزهر

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تشاكلية لطب الأسنان بجامعة الأزهر .

مادة ٢ - تتكون الكلية من الأقسام العلمية الآتية :

(١) قسم الاستعاضة الصناعية في طب الأسنان .

(٢) قسم العلاج التحفظي للأسنان ويشمل التيجان والجسور وعلاج الجنود .

(٣) قسم هستولوجيا وپاتولوجيا الفم .

(٤) قسم جراحة الفم .

(٥) قسم تقويم الأسنان ويشمل طب أسنان الأطفال .

(٦) قسم طب الفم ويشمل طب الأسنان الكلينيكي وأشعة الفم .

مادة ٣ - تمنح جامعة الأزهر بناء على طلب كلية طب الأسنان الإجازات العلمية الآتية :

(أ) درجة الإجازة العالية التي تعادل البكالوريوس في طب وجراحة الفم والأسنان .

(ب) درجة الدبلوم في التخصصات الآتية :

(١) الاستعاضة الصناعية في طب الأسنان .

(٢) تقويم الأسنان .

(٣) جراحة الفم .

(٤) طب الفم .

(٥) طب أسنان الأطفال .

(٦) العلاج التحفظي للأسنان .

(٧) هستولوجيا وپاتولوجيا الفم .

(ج) درجة للتخصص في جراحة الأسنان وتعادل درجة الماجستير في الفروع الآتية :

(١) الاستعاضة الصناعية في طب الأسنان .

(٢) تقويم الأسنان وطب الأسنان للأطفال .

(٣) العلاج التحفظي للأسنان .

(٤) جراحة الفم .

(د) درجة الدكتوراه في طب الأسنان في أحد الفروع الآتية :

(١) تشريح وهستولوجيا وپاتولوجيا الفم .

(٢) طب الفم .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدررياسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخرة ١٣٩٢ (٢١ مايو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٧٣

بشأن ارتفاع فئات عمال الزراعة بمزايا التأمينات الاجتماعية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ والقوانين المعدلة له ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تسرى أحكام تأمين إصابة العمل وتأمين الشيخوخة والمعجز والوفاء المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية المشار إليه على الفئات التالية :

(أ) عمال الزراعة الدائمون في الحكومة والهيئات العامة والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام والقطاع التعاوني والحكم المحلي .

(ب) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ج) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(د) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(هـ) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(و) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ز) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ح) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ط) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ي) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ك) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ل) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(م) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ن) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(هـ) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(و) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ز) عمال الزراعة الدائمون في القطاع الخاص الذين يصدر تحديدهم قرار من وزير التأمينات بعد موافقة مجلس الوزراء . ويكون التأمين عليهم الزاميا ويسرى في شأن أصحاب الأعمال الذين يستخدمونهم الأحكام الواردة بالقانون المذكور .

(ب) أعضاء بحكم وظائفهم وهم :

- النائب العام أو من ينيه من المحامين العامين .
- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية .
- وكيل وزارة القوى العاملة لتخطيط القوى العاملة .
- وكيل وزارة الصحة لشؤون الطب الملاحي .
- وكيل وزارة الزراعة لشؤون الإنتاج والخدمات .
- وكيل وزارة الصناعة لشؤون الكفاية الإنتاجية ومراكز التدريب .
- مدير مصلحة السجون .
- مدير مصلحة الأمن العام .
- مدير عام الوعظ والإرشاد بوزارة شؤون الأزهر .

(ج) أربعة أعضاء يعينهم وزير الداخلية بصفتهم الشخصية لمدة سنتين قابلة للتجديد من المهتمين بشؤون السجون والمؤسسات العقابية وذوى الخبرة بالأساليب الحديثة لمكافحة الجريمة .

ويتولى أعمال السكرتارية موظف يختاره وزير الداخلية بناء على ما يعرضه مدير مصلحة السجون .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخرة ١٣٩٣ (٣١ مايو سنة ١٩٧٣)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٨ في شأن قواعد التصرف بالمجان في المقارات المملوكة للدولة والتزول عن أموالها المنقولة والقوانين المعدلة له ،

قرر :

مادة ١ - الموافقة على قيام وزارة الداخلية بإهداء وزارة الداخلية بالجمهورية العربية السورية بعض المعدات اللازمة لاستخدام قوات الشرطة وقيمتها ٨٠٣٠٠ جنيه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخرة ١٣٩٣ (٣١ مايو سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

مادة ٣ - يعتبر من النشاط الزراعي :

- العمل على الآلات الميكانيكية المستخدمة في الزراعة ولحقاتها .
- مشروعات تربية الماشية والحيوانات الصغيرة .
- مشروعات تربية الدواجن .
- المناحل .

ولوزير التأمينات أن يصدر القرارات التي تحدد المشروعات الأخرى المرتبطة بالزراعة والتي تسرى في شأنها أحكام هذا القرار .

مادة ٤ - يكون حساب الأجر الذي تؤدي على أساسه الاشتراكات وقواعد تحصيلها وفقا للقواعد المنصوص عليها في القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٤ وللمجلس الإدارة تحديد الأسس التي يجرى بمقتضاها تقييم ما قد تتضمنه الأجر من عناصر حية .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبار من أول الشهر الثالث من تاريخ نشره ، ويعلم وزير التأمينات بالقرارات اللازمة لتنفيذه ما

مدير رئاسة الجمهورية في ٢٨ ربيع الآخرة ١٣٩٣ (٣١ مايو سنة ١٩٧٣)
أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٣

بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للسجون

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن تنظيم السجون ؛
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ بإنشاء مجلس استشاري أعلى للسجون ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تشكيل المجلس الأعلى للسجون ؛

قرر :

مادة ١ - يستبدل بنص المادة ٢ من قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٤ مارس سنة ١٩٥٦ والمعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٦٤ المشار إليهما النص الآتي :

"يشكل المجلس الأعلى للسجون من :

(١) مساعد وزير الداخلية للشرطة المتخصصة ،
رئيسا